

## السفتجة الالكترونية وقواعد قانون الصرف في التشريع الجزائري

### الملخص

تعتبر السفتجة الالكترونية وسيلة دفع تقليدية مطورة ولا تختلف عن السفتجة الورقية رغم أنها طورت أساسا لترقية العمل المصرفي الذي ابتكر هذا النموذج دون تدخل المشرع تقاديا للمشاكل الناجمة عن استخدام السفتجة التقليدية، وتعتبر من المواضيع التي لم يضع لها المشرع الجزائري حلا بعد.

واقعيلا لا يتم التعامل بالسندات التجارية الالكترونية الا من خلال البنوك، الا انه لا يوجد ما يمنع الأفراد من التعامل بهذا النوع من السندات من الناحية القانونية وبالتالي امكانية وجود سفاتج الكترونية بين الأفراد، وتبقى الغاية من المعالجة الالكترونية لبيانات السندات التجارية (الشيك، السفتجة، السند لأمر) تمكين بنك منشئ السند أو حامله الشرعي من مطالبة بنك الملتزم الصرفي بالوفاء عبر وسائل الاتصال الالكتروني.

**الكلمات المفتاح:** السفتجة الالكترونية، الكمبيالة الالكترونية، الاوراق التجارية الالكترونية.

### Résumé

La lettre de change électronique est un moyen de paiement traditionnel développé et ne diffère pas de la lettre de change écrite malgré qu'elle a été développée pour améliorer le travail bancaire qui a créé cette norme sans l'intervention du législateur afin d'éviter les problèmes découlant de l'utilisation de la lettre de change écrite, et elle est un des sujets auxquels le législateur algérien n'a pas encore donné de solution.

En fait, les effets commerciaux électroniques ne sont traités qu'à travers les banques, cependant, rien n'empêche les particuliers d'utiliser ce type de relation, et donc la possibilité d'existence de lettres de change électroniques entre les particuliers, ainsi le traitement électronique des données portés sur les titres commerciaux (chèque, lettre de change et billet à ordre) consiste à permettre à la banque émettrice du titre ou son porteur légal de réclamer à la banque de l'engagé à honorer le paiement à travers les moyens de communication électroniques.

**Mots clés :** la lettre de change électronique, le billet à ordre, les effets de commerce électroniques.

### Summary

Electronic bill of exchange is a developed traditional means of payment and does not differ from the written bill of exchange although it was developed to improve the banking work that created this standard without the intervention of the legislature in order to avoid problems arising from the use of the written exchange, and is one of the subjects to which the Algerian legislature has not given solution.

In fact, electronic trade effects are not treated only through banks, however, nothing prevents individuals from using this type of relationship, and therefore the possibility of existence of electronic exchange of letters between individuals, as well electronic processing of data carried on commercial securities (checks, bills of exchange and promissory note) is to enable the bank issuing the title holder or his legal claim to the bank of the commitment to fulfill the payment through the electronic communication means.

**Keywords:** electronic bill of exchange, promissory note, the effects of electronic trade.



## مقدمة

يرجع أول ظهور للسندات التجارية الإلكترونية إلى

فرنسا في 2 يوليو 1973 ، وهذا استجابة لتوصية لجنة تطوير وتخفيض الائتمان القصير الأجل والمعروفة بلجنة "Gilet"<sup>3</sup> التي اقترحت وسيلة جديدة للوفاء عوضا عن السفينة التقليدية تسمى السفينة الإلكترونية ، و تتمثل هذه التجربة الفرنسية في تدخل البنوك في هذه العملية إذ لا يتصور وجود هذه السندات إلا إذا تدخلت المؤسسات البنكية في إطارها ، و ذلك نتيجة لجهود لجنة "Gilet" التي تكفلت بمحاولة حل المشاكل المالية والإدارية الناشئة عن التعامل بالسفينة التقليدية ، خاصة إذا تعلق الأمر بالاستفادة من الوسائل المعلوماتية الحديثة والتجهيز الإلكتروني في ظل وجود الحاسب الآلي للمقاصة الموجود بالبنك المركزي بفرنسا<sup>4</sup>.

المشرع الجزائري ورغم تعديله للقانون التجاري لم يراعي هذه التطورات التي مست السندات التجارية الإلكترونية ، وبالعودة للباب المتعلق بالسندات التجارية نلاحظ أن المشرع أضاف وسائل الدفع الحديثة ، إلا أنه لم يشر ضمن هذا التعديل إلى أي تطوير يخص السندات التجارية خاصة وأن السفينة الإلكترونية والشيك الإلكتروني يعتبران من أكثر السندات التي يمكن الاستفادة منها في تقنية المعلومات الإلكترونية التي غزت القطاع المصرفي وأن جل البنوك في القطاع المصرفي تتعامل بهذه السندات.

تختار البنوك السفينة الإلكترونية في تعاملاتها نظرا لما توفره من مزايا بالمقارنة مع السفينة العادية ، وحتى البنوك التي لا تملك الوسائل الإلكترونية للمعلومات يمكن أن تتعامل بالسفينة الإلكترونية عن طريق البنوك التي تملكها لأنه لا يمكن أن تقدم السفينة الإلكترونية للتحصيل إلا عن طريق البنوك التي تشتت في نظام المقاصة الإلكترونية لبنك الجزائر وبالتالي يطرح التساؤل عن الحل الواجب التطبيق في حالة حدوث نزاع بين البنوك؟ وإن كان ولا بد فرضا من تطوير قواعد قانون الصرف في التشريع الجزائري فإلى أي مدى تنطبق هذه القواعد على السفينة الإلكترونية؟ أم أننا نجد أنفسنا أمام إشكالية حقيقية وهي وجود فراغ تشريعي يجب على المشرع الجزائري تداركه في هذه المسألة؟

للإجابة على هذا الإشكال سنتناول الموضوع من خلال الخطة التالية:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تأثرت بالثورة المعلوماتية وبدأ الاستخدام العملي للسفينة يطرح عدة اشكالات منها التكلفة المالية الباهظة التي تصرف على الورق المستخدم في إصدارها ، والجهد الكبير للموظفين القائمين على اتمام العمليات المتعلقة بها ، وكذا الصعوبات الناشئة عن تداول السفينة لذلك بدأت البنوك البحث في مسألة الغاء السفينة التقليدية أو إيجاد البديل بالإبقاء عليها مع تطويرها وتحديثها ، وفي النهاية فضلت اعتماد السفينة الإلكترونية نظرا لمميزاتها من حيث الوقت والجهد والمال وكذا انسجامها مع المعلوماتية في تنظيمها والرغبة في الاستفادة من التجهيز الإلكتروني بالحاسب الآلي للبنوك .

حاليا من الناحية الواقعية لا يتم التعامل بالسفينة الإلكترونية إلا من خلال البنوك ، وحتى بالنسبة للسفينة التقليدية تلعب البنوك دورا هاما في عملياتها إلا أنه لا يوجد من الناحية القانونية ما يمنع الأفراد من التعامل بالسفينة الإلكترونية رغم أنها طورت أساسا خدمة للعمل البنكي ومسيرة للتطور التكنولوجي سارعت العديد من المؤسسات للاستفادة من ثورة الاتصالات وأول هذه المؤسسات البنوك التي اعتمدت في عملها اليومي على المعالجة الإلكترونية للبيانات وكذلك اعتمدت وسائل دفع الكترونية ( طورت التقليدية واعتمدت الحديثة منها) .

وبالتالي فالتعامل بالسفينة الإلكترونية حتى بين الأفراد ممكن إلا أن الأمر يحتاج إلى قدر أكبر من التنظيم الفني والقانوني لمثل هذه السندات خاصة على ضوء الاعتراف بحجية المستندات الإلكترونية وفي ظل اصدار القانون 04/15 الخاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر. رغم ان المشرع الجزائري قام بتعديل القانون التجاري بالقانون 02/05 إلا أن هذا التعديل لم يأت بجديد فيما يتعلق بموضوع السندات التجارية الإلكترونية أو ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية التقليدية المطورة رغم أنه أدرج لأول مرة بابا كاملا بعنوان الباب الرابع " في بعض وسائل وطرق الدفع " في تعديله للكتاب المتعلق بالسندات التجارية<sup>2</sup> " المواد من 543 مكرر 19 إلى المواد 543مكرر 24 " حيث خصص الفصل الأول للتحويل الإلكتروني للأموال والثاني للاقطاع والثالث لبطاقات الدفع والسحب.



التقييس ، مما يعني ضرورة تقييس السفينة الإلكترونية في الجزائر لأنه في ظل التطور التكنولوجي وادخال نظم المعلوماتية في معظم الشركات التجارية يستطيع الساحب منذ البداية انشاء سندات ممغنطة تحوي كافة البيانات التي تستلزمها السفينة الورقية في صورتها العادية وبمجرد اصدارها يقوم الساحب بإرسال هذه المعطيات الى مصرفه الذي يتولى تقديمها للوفاء الى مصرف المسحوب عليه عبر الحاسب الآلي للمقاصة<sup>8</sup>.

وبالمقابل لا يختلف تعريف السفينة الإلكترونية عن التقليدية كثيرا إذ يمكننا أن نعرف السفينة الإلكترونية بأنها محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن الأمر الصادر من شخص يسمى السحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لثالث يسمى المستفيد لدى الإطلاع أو في تاريخ معين<sup>9</sup>.

وبالمطابقة بين التعريفين نلاحظ فقط إضافة جملة معالج إلكتروني بصورة كلية أو جزئية لتعريف السفينة التقليدية ، وبالتالي يمكننا تعريف السفينة الإلكترونية ببساطة بأنها سفينة تقليدية بنفس البيانات الواردة في القانون التجاري الجزائري ونفس الخصائص أدخلت عليها معالجة الكترونية أو اتخذت شكلا الكترونيا لتسهيل التعامل في المجال المعلوماتي ، وتقييسها استجابة للمعايير العالمية ، ومنه نستنتج أن تعريف الأوراق التجارية الإلكترونية لا يختلف عن مثيلاتها التقليدية ، سوى أنه يتم معالجتها الكترونيا<sup>10</sup>.

#### ثانيا / أنواع السفائح الإلكترونية

تنقسم السفينة الإلكترونية إلى نوعين: سفينة الكترونية على دعامة ورقية وسفينة الكترونية ممغنطة وهذه الأخيرة أكثر انتشارا في المجال المصرفي وملائمة لسرعة الأعمال المصرفية وتطوير الخدمات البنكية التي يعول عليها للمنافسة بين البنوك.

#### 1\_ السفينة الإلكترونية الورقية la lettre de

**change relevé papier**: السندات التجارية الإلكترونية هي التي تصدر منذ البداية بصورة تقليدية على محرر ورقي يتم معالجته الكترونيا وإدخال مضمونها على دعامة الكترونية ، أو هي عبارة عن تخزين معلوماتي للمعلومات المشكلة للسفينة<sup>11</sup> فالسفينة الإلكترونية هي عبارة عن سفينة ورقية

#### المحور الأول: مفهوم السفينة الإلكترونية

#### المحور الثاني: مدى خضوع السفينة الإلكترونية

#### لقواعد قانون الصرف في التشريع الجزائري

#### المحور الأول: مفهوم السفينة الإلكترونية

السندات التجارية التقليدية في التشريع الجزائري هي محررات مكتوبة وفقا لأوضاع شكلية منها السفينة التي تعتبر المنظومة التشريعية التي تتجلى من خلالها قواعد قانون الصرف ، وكذا السند الأكثر استعمالا من طرف البنوك فيما بينها ، وبدأت الجزائر تقييس وسائل الدفع الإلكتروني بضبط معاييرها وهذا استجابة للمعايير العالمية المطبقة في هذا المجال استجابة لخاصية الدولية التي يتمتع بها الدفع الإلكتروني ، ومع تقييس البنوك لخدماتها تحولت السفينة الى سفينة الكترونية خاصة في الأساس بالتحويلات التجارية بين المهنيين والمؤسسات<sup>5</sup> ، ولم تسلم السفينة كوسيلة دفع مطورة من هذا التغيير ( التقييس ) وهو ما دفع بالعديد من مشرعي الدول إلى تعديل القوانين التي تنظم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني وتم الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لتسهيل التعامل بهذه الوسائل وهذا تلبية لرغبة الزبائن والبنوك نظرا لما توفره هذه الوسائل من جهد ووقت ومال ، وكما نعلم أن المشرع الجزائري استمد جل أحكام السفينة الواردة بالقانون التجاري الجزائري من اتفاقيات جنيف ، لكننا نتساءل ما المقصود بالسفينة الإلكترونية ؟ وماذا يميزها عن السفينة التقليدية لتلقى الإقبال من البنوك ؟

#### أولا/ تعريف السفينة الإلكترونية

لم يعط المشرع الجزائري تعريف للسفينة وإنما حدد طبيعتها واعتبرها عمل تجاري حسب الشكل طبقا لنص المادة 389 من القانون التجاري ويمكننا تعريفها بالقول أنها " صك محرر وفقا لشكل معين أوجبه القانون بموجبه يقوم شخص يسمى الساحب بإعطاء أمر إلى أحد مدينه " مسحوب عليه " بدفع قيمة نقدية في تاريخ معين أو قابل للتعيين إلى شخص ثالث يسمى المستفيد<sup>6</sup>. في حين اعتبر النظام المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى<sup>7</sup> السندات التجارية بأنها السفائح والسندات لأمر التي يحدد القانون التجاري مواصفاتها بينما يحدد شكلها في الوجيز المعلوماتي لوسائل الدفع الذي سنته لجنة



ونظام السفينة الالكترونية على دعامة ممغنطة هو الذي يحقق التوافق الحقيقي مع النظام الكامل للمعلومات informatique وان كان يواجه مقابل ذلك ضعفا قانونيا وذلك لان استخدام السفينة الالكترونية حتى الان يثير كثير من المشاكل القانونية ولم يصحح حتى وقتنا هذا محل تحليل قانوني كافي<sup>19</sup>.

وبالتالي فهذه السفينة ليست سفينة بأتم معنى الكلمة لأننا أمام اختفاء لخاصية مهمة من خصائص الاوراق التجارية الا وهي ضرورة وجود محرر شكلي مكتوب ، ولا وجود للورقة منذ إنشاء هذا النوع من السفائح لأننا بصدد انشاء للسفينة على دعامة الكترونية منذ تحريرها. بل ان السفينة الالكترونية الممغنطة لا تخضع منذ بداية انشائها لقواعد قانون الصرف فالساحب عندما ينشئ السفينة يقوم بوضع بياناتها على ديسك ممغنط ويرسله إلى كمبيوتر المقاصة الذي يرسله إلى بنك المسحوب عليه ومن ثم إلى المسحوب عليه .

او أن يقوم الساحب بتحرير السفينة الالكترونية الممغنطة على شريحة ممغنطة مباشرة يقوم بعد ذلك بتسليمها لبنك المستفيد الذي يتولى إخطار بنك المسحوب عليه أو المسحوب عليه نفسه الذي قد يقبل الوفاء أو يرفض وعليه عندئذ إرسال الإخطار موقع عليه بالرفض أو القبول إلى بنكه الذي يتولى إخطار بنك المستفيد بنفس الطريقة<sup>20</sup>.

تلجأ إلى هذا النوع من السفائح الشركات والمقاولات الكبرى في فرنسا والمتوفرة على أجهزة معلوماتية كافية والمعتمدة على الثقة الواسعة للبنوك ، حيث تقوم الشركة بتسجيلها على شريط ممغنط وتسليمها إلى البنك فكل الأشرطة الممغنطة تجمع على الصعيد الوطني وتقدم إلى حاسوب المقاصة لبنك فرنسا الذي يرتب كل المعلومات المدونة في الأشرطة التي ينقلها إلى البنوك التي تقوم بدورها بمعالجتها<sup>21</sup>. ومن أهم فوائد استخدام السفينة الالكترونية الممغنطة كوسيلة للوفاء بالديون التجارية هي بساطة الإجراءات للحصول على الدين الثابت فيها لأنها من ناحية تجنب المتعاملين الإجراءات القانونية لتحصيل السفينة التقليدية ( اتخاذ إجراءات الرجوع ، إثبات الوفاء ، الامتناع ، التظهير ، ضامن احتياطي ) وبالتالي تكلف الجهد والهمال إلا أن السفينة الممغنطة غالبا ما تتضمن شرط الرجوع بلا مصاريف وبالتالي لا يعد حامل مهمل إذا لم يتم بهذه الإجراءات ، ومن ناحية أخرى فهي تجنبه مخاطر الضياع

تتضمن نفس البيانات الشكلية التي تخضع لها السفينة عادة بالإضافة إلى معلومات بنكية خاصة بالمسحوب عليه مأخوذة من كشف حسابه البنكي ويجب أن تشمل اسم البنك المسحوب عليه ، ورقم حسابه ، اسم الفرع الذي يوجد به الحساب ورقمه<sup>12</sup> ، وهذا هو المقصود حينما نضيف عبارة معالج الكترونيا بصورة جزئية ، فالسفينة الالكترونية مرافق للامادية<sup>13</sup>.

تعتبر السفينة الالكترونية الورقية مجرد سفينة تقليدية عولجت بصورة جزئية الكترونيا ، سواء عند تقديمها للبنك ، أو عند تظهيرها لباقي الأطراف. ويتم ذلك عن طريق قيام المصرف بنقل البيانات على شريط ممغنط عن طريق الماسح الضوئي ويتم تداول هذا الشريط الذي يتضمن بيانات الحوالة من مصرف المستفيد الى الحاسب الالى للمقاصة ثم الى مصرف المحرر الملتزم بالوفاء<sup>14</sup>. ووسيلة الدفع هذه لا تمثل سوى حوالي 1% من اجمالي وسائل الدفع السنوية في فرنسا<sup>15</sup>.

## 2\_ السفينة الالكترونية الممغنطة la lettre de change relevé bande magnétique

يختلف هذا النوع من السفائح عن السفائح الالكترونية على دعامة ورقية إذ يخفي في هذا النوع الورق منذ بداية إنشاء السفينة حيث يتم تسجيل بيانات السفينة مباشرة على شريط ممغنط وبالتالي فهي شكل جد متطور بالمقارنة مع السفينة الالكترونية الورقية وذلك لأنها تتسم بالبساطة الشديدة من الناحية المادية اذ تجنب ضرورة التحرير المبدئي على الورق بينما يقوم الساحب في حالة السفينة الالكترونية الورقية بتسليم مصرفه سفينة حقيقية ورقية هذا الازدواج في العمليات لا يحدث في صدور السفينة الالكترونية الممغنطة<sup>16</sup> ، والسفينة الالكترونية الممغنطة تشمل نفس الخصائص القانونية للسفينة الورقية ولكنها لامادية واللامادية هذه تسمح بالتألية ، وبتخفيض التكاليف ، وبالتقديم والتسيير للدفع<sup>17</sup> ويعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا في المجال المصرفي لأنه يمتاز بالبساطة لعدم تحريره على الورق ويصبح عمل البنك أسهل وأسرع من النوع الأول ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ورقة تجارية حسب جانب من الفقه لاندثار واختفاء الورق إذ تعالج كليا عن طريق الحاسب الالى أي أنها سفينة غير مجسدة<sup>18</sup>.



بالنسبة للسفينة الإلكترونية الممغنطة من البيانات المضافة شرط الرجوع بلا مصاريف حتى تؤدي وظيفتها، إضافة إلى البيانات الواردة في السفينة التقليدية تصاف للسفينة بيانات شخصية مصرفية للمسحوب عليه تتعلق ببنك المسحوب عليه (البنك الذي يكون مسحوب عليه فيه حساب)، اسم الفرع التابع للبنك الذي يوجد لديه حساب المسحوب عليه ورقمه، وتكمن الفائدة من وراء إضافة هذه البيانات إلى خلق نوع من الربط والمعرفة بين الساحب وبنكه وبين المسحوب عليه وبنكه من ناحية أخرى<sup>28</sup>. وهذه البيانات ضرورية لتحصيل السفينة في ميعاد استحقاقها دون تأخير، كما انه يمكن للبنك المطالبة بالتسديد في حالة رفض الدفع.

#### خامسا / الفرق بين السفينة الإلكترونية والورقية

تشابه السفينة الإلكترونية مع السفينة التقليدية لا تختلف عنها إلا من حيث البيئة التي يتم الوفاء بها ولكن تتميز كل منهما ببعض الخصوصية وتوضيح الصورة أكثر لأبد لنا من تمييز السفينة الإلكترونية عن السفينة التقليدية:

- من حيث بيانات السفينة: تتضمن السفينة الإلكترونية إضافة إلى البيانات المتطلبة لإنشاء السفينة التقليدية وبالتحديد البيانات المنصوص عليها في المادة 390 من القانون التجاري الجزائري بيانات إضافية يطلق عليها بيانات شخصية مصرفية خاصة بالمسحوب عليه وهي اسم بنك المسحوب عليه، رقم حساب المسحوب عليه في هذا البنك، اسم الفرع الذي يوجد لديه حساب المسحوب عليه.

- من حيث اختبارها كوسيلة للتعامل: يبق التعامل بالأوراق التجارية الإلكترونية أمر اختياري، حيث يتطلب التعامل بها ضرورة الاتفاق المسبق بين الأطراف المتدخلة في السفينة، وبالتالي تستلزم السفينة الإلكترونية لاستخدامها ضرورة الاتفاق المبدئي بين سائر الأطراف المتدخلة في هذه السفينة<sup>29</sup> (مصدر السفينة، البنك محرك السفينة، المسحوب عليه، البنك الذي يقوم بالوفاء، البنك المركزي وكذا اختيار الملتزمين صرفيا للتعامل بها (دائن ومدين)

- شرط وجود الحاسب الآلي: لا يوجد في القانون ما يمنع التعامل بالسفينة الإلكترونية بين الأفراد والشركات مع بعضها البعض من خلال الانترنت ومن الأهمية بمكان ذكر

والسرقة والتزوير في السفينة التقليدية<sup>22</sup>. ويعيب هذا النظام أنه يقتصر تطبيقه على المشروعات الكبيرة التي تملك أجهزة الحاسب الآلي وتصدر فواتيرها عن طريق هذه الأجهزة فبوسع هذه الأخيرة أن تصدر سفاتها مباشرة على شرائح ممغنطة وتسلمها إلى بنوكها مباشرة الأمر الذي لا يتوفر بالنسبة لغيرها من المشروعات الصغيرة<sup>23</sup>.

#### ثالثا / الطبيعة القانونية للسفينة الإلكترونية

بالعودة لنص المادة 389 من القانون التجاري الجزائري نجد أن المشرع الجزائري فصل في تجارية السفينة واعتبرها عمل تجاري بحسب الشكل مهما كان الأشخاص الموقعين عليها، فالسفينة التقليدية أمر فصل في طبيعته إلا أننا نتساءل حول طبيعة السفينة الإلكترونية، انقسم الفقه إلى قسمين حيث اعتبر جانب من الفقه السفينة الإلكترونية أنها ليست عمل تجاري لأن قانون الصرف الناتج عن اتفاقيات جنيف يعتمد على الحماية المطلقة لوجود أمر على دعامة ورقية وهو الشيء الذي يظهر في النوع الأول لكنه يغيب تماما في السفينة الإلكترونية الممغنطة وبالتالي تكييفها على أنها سفينة مستبعد وبالنتيجة لا يتم تطبيق قواعد القانون التجاري عليها<sup>24</sup>.

وبالتالي اتجه الفقه إلى أن السفينة الإلكترونية الممغنطة لا تخضع لقانون الصرف في حين تخضع السفينة الإلكترونية الورقية لأحكام قانون الصرف<sup>25</sup>، ومنه نتساءل هل سيكون هذا دافع لإقبال التجار على استخدام السفينة الإلكترونية لأنه يعتبر من بين دوافع نفور التجار من استخدام السفينة أن الصك يثبت التزاما تجاريا شديدا الوطأة على المدين<sup>26</sup>.

#### رابعا / بيانات السفينة الإلكترونية

شددت اتفاقيات جنيف على شكلية الالتزام الصرفي بضرورة تحرير السفينة وفقا لبيانات محددة قانونا وهو نفس النهج الذي انتهجه المشرع الجزائري من خلال نصه في المادة 390 من القانون التجاري الجزائري على البيانات الإلزامية التي يجب أن تشمل عليها السفينة ونص على البيانات القابلة للتعويض وحددها على سبيل الحصر<sup>27</sup>. وما عدا هذه الحالات لا يعتد بها كسفينة، كما لم يمانع المشرع من إضافة بيانات اختيارية ولكننا نتساءل بالنسبة للسفينة الإلكترونية الممغنطة عن البيانات الإلزامية والاختيارية فيها.



بذاتها للدلالة على الالتزام الصرفي المتضمن فيها ، حيث يشترط فيها بعض البيانات التي تحدد بدقة حقوق والتزامات أطرافها<sup>35</sup> وهو ما يغنينا عن البحث خارج السند لتحديد الالتزامات سواء كانت وقائع سابقة أو لاحقة للسند وحتى تخضع السفينة التقليدية لقانون الصرف يجب أن تكون مكتوبة في محرر متضمنة لبيانات إلزامية وإلا تخرج عن المجال التجاري لتتحول إلى سند عادي يخضع للقواعد العامة في حوالة الدين ، وبتعريفنا السندات التجارية بأنها محررات مكتوبة تتساءل هل الكتابة تكون فقط على الورق . الجدير بالتأكيد أنه ليس هناك في القانون ما يلزم في الاعتقاد أن الكتابة لا تكون إلا على الورق وتؤكد هذا المعنى في مرجع "Lamy" لقانون المعلوماتية ، حيث أشار إلى أن المشرع الفرنسي لم يحدد الدعامة التي تتم عليها الكتابة<sup>36</sup>.

نستنتج أن الكتابة لا ترتبط بالورق أو الدعامة التي تكتب عليها إنما الهدف فقط من الكتابة هو تحديد مضمون التصرف وبالتالي فإن فكرة الشكلية الكافية بذاتها تتوفر في السفينة الإلكترونية ، وإنما لا ينظر إليها من حيث ارتباطها بالدعامة الورقية بل من حيث وظيفتها في إعداد الدليل الذي يمكن الرجوع إليه في حالة نشوب نزاع بين الأطراف.

ونلاحظ أنه بالنسبة للسفينة الإلكترونية الورقية لا تثور أي إشكالية وبالتالي إمكانية خضوعها لقواعد قانون الصرف دون إشكالات ، أما بالنسبة للسفينة الإلكترونية الممغنطة والتي يخفي فيها كل أثر للورق فالمعلومات التي تحتويها تكون غير مرئية ولا يمكننا قراءتها والتحقق منها إلا بتخزينها على الحاسب الآلي دون أن يكون لها أصل ورقي مكتوب سواء لدى البنوك أو البنك المركزي أو الزبائن ولأن المشرع لم يتطلب شكل معين للكتابة فيمكن قبول هذا النوع من الكتابات لأنه يكفي أن تتوفر إمكانية القراءة والتأكد من سلامة المحتوى وموافقته من المقصود منه وبالعودة إلى نصوص القانون المدني الجزائري المادة 323 مكرر من القانون 10/05<sup>37</sup> ، نلاحظ أن المشرع الجزائري ساوى بين الكتابة الإلكترونية والكتابة الورقية ، وبعد إصدار القانون الخاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين خاصة وأن كلمة محرر الواردة بنص المادة 390 من القانون التجاري تشمل الكتابي والإلكتروني على حد سواء مما يحتم على رجال القانون تغيير نظرتهم إلى المحرر الذي لا يمكن حصره في المحرر المكتوب وحده.

أن السفينة الإلكترونية الورقية أو الممغنطة يمتازان بضرورة توفر هذا الشرط<sup>30</sup>.

• ضرورة صدور السفينة الإلكترونية على نموذج<sup>31</sup> على أن يكون النموذج معد وفق طريقة تسمح بمعاملة السفينة الإلكترونية بالمعالجة الآلية للبيانات للتمكن من الاطلاع عليها بالحاسب الآلي ومختلف وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة.

• من حيث مدى تطبيق أحكام قانون الصرف: تنطبق على السفينة التقليدية أحكام متعارف عليها في قانون الصرف لكن تبقى الإشكالية بالنسبة لتصور مدى انطباق هذه الأحكام على السفينة الإلكترونية.

**المحور الثاني: مدى خضوع السفينة الإلكترونية**

**لقواعد قانون الصرف**

**في التشريع الجزائري**

أول ما يبرز في هذا الصدد أنه على الرغم من تعديل عديد القوانين المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وإصدار قوانين تتعلق بالإثبات الإلكتروني ، التوقيع الإلكتروني ، إلا أن ما يلاحظ هو غياب تنظيم قانوني متكامل لفكرة السندات التجارية الإلكترونية سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي<sup>32</sup> ، وبناء على هذا الوضع القائم فإنه لا مناص من اللجوء للقانون المنظم للسندات التجارية التقليدية أو كما يسميه الفقه بقانون الصرف<sup>33</sup> لنرى مدى إمكانية تطبيق أحكامه على السفينة الإلكترونية وللوقوف على أهم الإشكالات التي تواجهه بصدد تطبيقه لإيجاد الحلول وتعديل بعض المواد حتى تتلاءم مع فكرة السندات التجارية الإلكترونية ، وحتى نحافظ على قانون الصرف كمنظومة تحكم السندات التجارية سنركز على أهم مبدأ في قانون الصرف ألا وهو مبدأ الشكلية .

وتثور الصعوبة في قيام بعض العمليات الواردة على السفينة الإلكترونية مثل التطهير والقبول والضمان الاحتياطي والوفاء ولكن ليست بالاستحالة ، لأن هذه الصعوبة لا تحول دون تطبيق أحكام قانون الصرف كلها وجدت إمكانية القيام بمثل هذه العمليات<sup>34</sup>.

**أولا / مبدأ الشكلية في السفينة الإلكترونية**

قانون الصرف يقوم على فكرة جوهرية هي فكرة الشكلية أي وجود دعامة ورقية تحمل عدد من البيانات الإلزامية والهدف من الشكلية هو جعل الورقة التجارية كافية

## ثانيا/التظهير في السفينة الإلكترونية

## ثالثا/القبول في السفينة الإلكترونية

القبول هو التصرف القانوني الذي يجعل المسحوب عليه المدين الأصلي بالسفينة والملتزم بالوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق بغض النظر عما اذا كان تلقى مقابل الوفاء أم لا ، ورغم أن المشرع الجزائري لم يعرف القبول الا أنه اشترط من خلال نص المادة 405 من القانون التجاري أن يحزر القبول على السفينة والزمت المادة 407 من نفس القانون المسحوب عليه القابل بأن يدفع مبلغ السفينة عند تاريخ الاستحقاق.

تقديم السفينة الإلكترونية الورقية للقبول أمر ممكن ، ونموذج السفينة المطبوع يشير الى امكان ذلك<sup>46</sup> ، على أن ترسل الى القبول بنفس شروط السفائح العادية<sup>47</sup> ، الا أنه حتى اذا كان القبول ممكن بالنسبة الى هذا النوع من السفائح الا أنه لا يتفق مع روح العمل بنظام السفينة الإلكترونية الورقية لأن التظهير يتطلب تداول الاوراق الأمر الذي يسعى هذا النوع من السفائح لتجنبه ، ونشير الى أنه يمكن تبني الية معينة أو اشارة دالة على القبول بالنسبة للسفينة الإلكترونية الورقية تفاديا للإشكالية التوقيع بالقبول. أما السفينة الممغنطة ان عملية القبول عليها تحتاج الى وجود نظام تأوي اليه أحكام مثل هذه العمليات<sup>48</sup> ومنه نستنتج أنه لا محل للقبول أيضا في السفينة الممغنطة وهذا كله يرجع الى عدم اكتسابها صفة السفينة الحقيقية وبالتالي يترتب على ذلك عدم خضوعها للقواعد المصرفية من جهة قواعد الرجوع الصرفي ومن جهة المهمل ومنه نخلص في النهاية الى أن السفينة الممغنطة ليست الا مجرد وكالة أو تحويل مصرفي لعدم وجود نظام خاص بها الى يومنا هذا.

## رابعاً / الضمان الاحتياطي في السفينة الإلكترونية

نصت المادة 409 من القانون التجاري " ان دفع مبلغ السفينة يمكن أن يضمه كلياً أو جزئياً ضامن احتياطي... ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلًا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه السفينة الا اذا كان صاحب التوقيع المسحوب عليه أو الساحب " ، ونموذج السفينة المطبوع يتضمن مكاناً محفوظاً للضمان الاحتياطي عليها<sup>49</sup> ، فبطبيعة السفينة الإلكترونية الورقية بشكل عام تتلاءم مع الضمان الاحتياطي ، الا أنه ينبغي أن نلاحظ أن مجال تطبيقه يصبح ضيقاً بسبب عدم تظهير السفينة الإلكترونية الورقية تظهيراً ناقلاً للملكية<sup>50</sup> ، لأن السفينة تسلم من الساحب الى البنك

التظهير هو طريقة من طرق تداول السفينة وهذا حسب نص المادة 396 من القانون التجاري الجزائري "كل سفينة وان لم يشترط فيها صراحة كلمة " لأمر " تكون قابلة للتداول بطريق التظهير ... " ويتميز الى ثلاث أنواع التظهير الناقل للملكية<sup>38</sup> ، التظهير التوكيلي<sup>39</sup> والتظهير التأميني ، ولكن هل تقبل السفينة الإلكترونية بنوعها التظهير.

بالنسبة للسفينة الإلكترونية الورقية لا يوجد من حيث الأصل ما يمنع من خضوع السفينة الإلكترونية الورقية لنفس قواعد التظهير المطبقة على السفينة الورقية التقليدية<sup>40</sup> ، ومنه لا مانع من تظهير السفينة الإلكترونية الورقية ولكن من الناحية العملية ان هذه السفينة وجدت لتوفير الوقت والجهد البشري والنفقات الباهظة للتعامل اليدوي وبالتالي فان تظهيرها يتعارض مع الفلسفة القائمة عليها ، الا أن تظهير السفينة الإلكترونية الورقية ليس مستبعد إذ يستطيع المستفيد أن يستخدم التظهير مع بعض مراسليه ويمكنه أن يظهرها للمصرف أو الى حامل اخر فان ظهرها للبنك فان البنك يصبح الحامل الشرعي للسفينة الإلكترونية فيعمل على خصمها من حساب المسحوب عليه عن طريق البنك<sup>41</sup> ، والسفينة الإلكترونية الممغنطة بسبب عدم وجود صك مادي ملموس لا تخضع للتظهير الناقل للملكية<sup>42</sup> ، ومن التطبيقات التي ترد على تظهير السفينة الإلكترونية حالة الشركة التي تسلم السفائح لبنوكها بقصد خصمها وتحصيلها<sup>43</sup>. بالنسبة للسفينة الإلكترونية نتساءل عن التظهير الإلكتروني الذي هو نفسه التوقيع الإلكتروني ، ولكن يتطلب امتلاك الأشخاص نظام اتصال الكتروني بحيث يقوم الساحب بتحرير السفينة الإلكترونية بيده ثم يقوم المستفيد بمعالجتها الكترونياً وارسالها الى حامل اخر وهكذا حتى تأتي الى البنك ولكن هذا مع امكانه الا أنه يحتاج الى امكانيات ضخمة وكبيرة<sup>44</sup>.

تتميز السفينة الإلكترونية بخضوعها لنظام خاص بالتداول ، وهذا النظام قصراً بين البنوك وليس بين الأفراد العاديين فتداول هذه السفينة لا يتم الا في النطاق المحدد لها بين البنوك ، ولا يمكن أن تقترح أو تقبل بالتبادل المباشر دون المرور على الحاسب الآلي للمقاصة<sup>45</sup>. فلا يجوز تداولها سواء كانت على دعامة ورقية أو على دعامة مغمطة بنفس الطريقة التي يتم بها تداول السفينة العادية.



نلاحظ عجزها عن أداء دور السفينة التقليدية ، وحتى ولو قبلنا انشاء السفينة الإلكترونية الممغنطة بين البنوك الا أننا سنواجه صعوبة بالنسبة للأفراد الذين لا يجيدون استخدام الحاسب الالي ومنه نستنتج أن التعامل بها سينحصر لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع . كما أن السفينة الإلكترونية الممغنطة عبارة عن مجرد تحويل الكتروني للأموال أو وكالة في التحصيل ، وبالتالي ما يتسم به قانون الصرف من قسوة في السفينة العادية مستبعد التطبيق بالنسبة للسفينة الإلكترونية الممغنطة.

السفينة الإلكترونية الورقية لها الدورين معا الوفاء والائتمان فهي يمكن أن تكون أداة للتحصيل (الوفاء)، ويمكن خصمها لدى البنوك وحينئذ تقوم بدور هام في دعم الائتمان ، كما أنها تقبل تطويع أحكام قانون الصرف الحالي في القانون الجزائري وتطبيقها عليه مع مراعاة خصوصيتها ، الا أننا لا زلنا نواجه اشكالية طبيعتها التجارية من عدمها وبالتالي مدى حجيتها ، وبالتالي على المشرع التدخل لحل هذه الاشكالات.

بالنسبة لمسألة التوقيع على السفينة الإلكترونية فان المادة 390 من القانون التجاري الجزائري لم تشترط صراحة المحرر الورقي ولكنها اشترطت التوقيع لصحة السفينة ويصدر المشرع الجزائري لقانون خاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين معناه الاعتراف ضمينا بالتوقيع الإلكتروني وبالتالي امكانية توقيع السفينة الإلكترونية توقيعاً الكترونياً ، الا أننا نحتاج الى إمكانيات ضخمة لتطبيقه ، وتجسيد فعلي لهيات التصديق الإلكتروني في الجزائر.

أخيراً نصل الى نتيجة مفادها عدم ملائمة قواعد قانون الصرف الحالية في التشريع الجزائري للتطبيق على السفينة الإلكترونية الأمر الذي يستدعي وجوب اصدار نظام خاص عن بنك الجزائر أو وضع تنظيم قانوني حديث يتفق واستخدام الحاسب الالي في السفينة ، وهذا لا يمكن تصوره الا إذا تم تعديل أحكام قانون الصرف في القانون التجاري الجزائري.

فلا محل لوجود ضامن احتياطي يضمن توقيع المظهر لأن المدينين المضمونين في هذه الحالة ليسوا سوى الساحب والمسحوب عليه . وبالتالي امكانية الضمان الاحتياطي في السفينة الإلكترونية الورقية يمكن تقريرها عند اصدار السفينة وتعلق بالساحب أو المسحوب عليه فقط حسب نص المادة 409 من القانون التجاري الجزائري.

#### خامساً/ الوفاء في السفينة الإلكترونية

يتم الوفاء بالسفينة الإلكترونية بصورتها الورقية والممغنطة على عكس وفاء السفينة الورقية التقليدية بطريقة الية ودون الحاجة الى تدخل شخصي من جانب الساحب أو المسحوب عليه<sup>51</sup> ، لأن وفاء السفينة الإلكترونية سواء كانت ورقية أو ممغنطة يتم بين البنوك وعن طريق الحاسب الالي . بالنسبة للسفينة الإلكترونية الورقية عندما يتلقى البنك السفينة يقوم بمعالجتها الكترونياً ، ويمكنه في يوم الاستحقاق مطالبة بنك المسحوب عليه بالوفاء عبر الوسائل الإلكترونية للاتصال بين البنوك وهذا ما تضمنته المادة 414 من القانون التجاري المعدلة بالقانون 02/05 " ... يمكن أن يتم هذا التقديم بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما " ، وفي حالة قبول المسحوب عليه بالوفاء يقوم البنك بخخص قيمة الورقة التجارية من حساب المسحوب عليه ويرسل اشارة الكترونية للبنك طالب الوفاء تفيد انتهاء عملية الوفاء ، وعلى اثر ذلك يقوم البنك بإضافة قيمة الورقة التجارية الى حساب الزبون الذي كلفه بالتحصيل ويتحقق اثبات الوفاء بالنسبة للمسحوب عليه بإشعار يرسله البنك اليه<sup>52</sup> .

#### خاتمة

نخلص في النهاية الى أنه على المشرع الجزائري إعادة تنظيم السفينة الإلكترونية ضمن القانون التجاري أو بأنظمة بنك الجزائر لأنه أصبح لا يتماشى مع التغييرات الحاصلة على هذا السند من بيانات وعمليات جارية عليها في المجال الإلكتروني المصرفي.

لا يمكن أن تؤدي السفينة الإلكترونية الممغنطة دوراً كأداة ائتمان بل الدور الوحيد الذي يمكن أن تؤديه هو الوفاء (التحصيل) مما يغيب أحد الوظائف الأساسية للسفينة ، وهذا نتيجة الصعوبات التي تواجهها لأنه وبالعودة الى أحكام قانون الصرف الحالي في القانون التجاري الجزائري



## الهوامش

1. القانون رقم 04-15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الصادر بتاريخ الأول من فيفري 2015 الموافق ل 11 ربيع الثاني لسنة 1436، ج ر رقم 06، لسنة 2015.
2. القانون 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 11، سنة 2005.
3. - محمد بهجت عبد الله قايد، الأوراق التجارية الإلكترونية، الكمبيوتر الإلكترونية، la lettre de change —relevé، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، لجنة القانون مجموعة باحثين، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، الطبعة الأولى، 2003، مصر، ص 132.
4. - محمد محبوب، أساسيات في أدوات الدفع والأثمان، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 2012، ص 137.
5. - MINI-guide, téléchargé depuis le site [www.lesclesdelabanque.com](http://www.lesclesdelabanque.com)-e-mail : [cles@fbf.fr](mailto:cles@fbf.fr), Fédération bancaire française.
6. - محمد طاهر بلعيساوي، الوجيز في شرح الأوراق التجارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 19.
7. \_\_ أنظر الملحق المرفق بالنظام رقم 06\_05 من المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، المؤرخ في 2005/12/15 الموافق ل 13 ذي القعدة 1426، ج ر العدد 26، لسنة 2006.
8. \_\_ مدحت صالح غايب، « الحوالة التجارية الإلكترونية »، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد 18، (2010)، ص 80.
9. - مصطفى كمال طه ووائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 345.
10. - محمد محبوب، المرجع السابق، ص 137.
11. Dispositions destinées à la clientèle, effets de commerce (LCR-BOR), CFONB comité français d'organisation et normalisation bancaires, septembre 2002, p 08
12. - سامي عبد الباقي أبو صالح، الوفاء الإلكتروني بالديون الناشئة عن المعاملات التجارية، دار النهضة العربية، مصر، ص 39.
13. Dispositions destinées à la clientèle. effets de commerce (LCR-BOR), CFONB comité français d'organisation et normalisation bancaires, septembre 2002, p 08.
14. \_\_ مدحت صالح غايب، المرجع السابق، ص 79، 80.
15. - Davide Barkatz, les moyens de paiement scripturaux en France et leur mise en œuvre au sein du système d'information, le point sur..., 15 janvier 2014, Arrow Financial Consulting, [www.arrow-group.eu](http://www.arrow-group.eu), pdf, p16.
16. \_\_ محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 139.
17. MINI-guide, téléchargé depuis le site [www.lesclesdelabanque.com](http://www.lesclesdelabanque.com)-e-mail : [cles@fbf.fr](mailto:cles@fbf.fr), Fédération bancaire française.
18. - نقلا عن محمد محبوب، المرجع السابق، ص 142.
19. \_\_ محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 140.
20. - سامي عبد الباقي أبو صالح، المرجع السابق، ص 40.
21. - محمد محبوب، المرجع السابق، ص 142.
22. - سامي عبد الباقي أبو صالح، المرجع سابق، ص 41.
23. \_\_ محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 140.
24. - وادق يوسف، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 55، 56.
25. - مصطفى كمال طه ووائل بندق المرجع السابق، ص 346.
26. - خمري اعمر، السندات التجارية في منظور المشرع والتاجر الجزائريين، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 20 جوان 2013، ص 358.
27. - أنظر المادة 390 من القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.
28. - سامي عبد الباقي أبو صالح، المرجع سابق، ص 46.
29. \_\_ محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 137.
30. - ناهد فتحي الحموري، المرجع السابق، ص 125.
31. \_\_ محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 137.
32. - مصطفى كمال طه وائل بندق، المرجع السابق، ص 346.
33. - ناهد فتحي الحموري، الأوراق التجارية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، ص 125.
34. - مصطفى كمال طه، المرجع السابق، ص 349.
35. - بلعيساوي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 12.
36. - باطلي غنية، الكتابة الإلكترونية كدليل إثبات، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2011.
37. - أنظر الهادة 323 من القانون المهدي المعدل والمتمم بالقانون 10/05 المؤرخ في 20 يونيو 2005.
38. - التظهير الناقل للملكية هو الذي يهدف من خلاله المظهر الى نقل الحق الثابت في السفينة الى المظهر اليه.



39. - تنص المادة 401 من القانون التجاري الجزائري " إذا كان التظهير محتويا على عبارة " القيمة للتحصيل " أو " للقبض " أو " بالوكالة " أو غير ذلك من العبارات التي تفيد مجرد التوكيل فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق الناتجة عن السفينة ولكنه لا يمكنه أن يظهرها الا على سبيل الوكالة...إذا كان التظهير يحتوي على عبارة "القيمة موضوعة ضمانا" أو "القيمة موضوعة رهنا " أو غير ذلك من العبارات التي تفيد الرهن الحيازي ..."
40. - سامي عبد الباقي أبو صالح ، المرجع سابق ، ص 42.
41. - محمد بن قينان بن عبد الرحمان النتيفات ، الكميالة الإلكترونية دراسة مقارنة ، ملخص بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، قسم السياسة الشرعية ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1424 ، ص 13.
42. - محمد بهجت عبد الله قايد ، المرجع السابق ، ص 163.
43. - ناهد فتحي الحموري ، المرجع السابق ، ص 138.
44. - محمد بن قينان بن عبد الرحمان النتيفات ، المرجع السابق ، ص 13.
45. - محمد بهجت عبد الله قايد ، المرجع السابق ، ص 143.
46. - محمد بهجت عبد الله قايد ، المرجع السابق ص 145.
47. - ناهد فتحي الحموري ، المرجع السابق ، ص 131.
48. - محمد بن قينان بن عبد الرحمان النتيفات ، المرجع السابق ، ص 18.
49. \_ محمد بهجت عبد الله قايد ، المرجع السابق ، ص 150.
50. - ناهد فتحي الحموري ، المرجع السابق ، ص 131.
51. - سامي عبد الباقي أبو صالح ، المرجع سابق ، ص 42.
52. - محمد بن قينان بن عبد الرحمان النتيفات ، المرجع السابق ، ص 13.